ن
والقلم وما يسطرون

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

الرقم: ب ت ٤ / ٣٢٢٢
التاريخ: ٢٠١٤-٤-٠٩
No:
Date:

٢٠١٤ عام اقتصاد المعرفة

ديوان الوقف الشيعي

م / مجلة والقلم

تحية طيبة..

اشارة الى كتابكم المرقم ١٠٧٤/٤/٣ في ٢٠١٣/٦/٣٠ وآلية اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية وبعد استكمال متطلبات ترويج معاملة مجلة (والقلم) الصادرة عن ديوانكم ، حصلت الموافقة على اعتمادها لاغراض الترقية العلمية.

..... مع التقدير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د محمود حسين المرسومي
معاون المدير العام للشؤون العلمية
٢٠١٤/٤/٨

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة
تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية
تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

العدد(٥٠)
السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

فصلية مُحَكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

مجلة والقلم فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

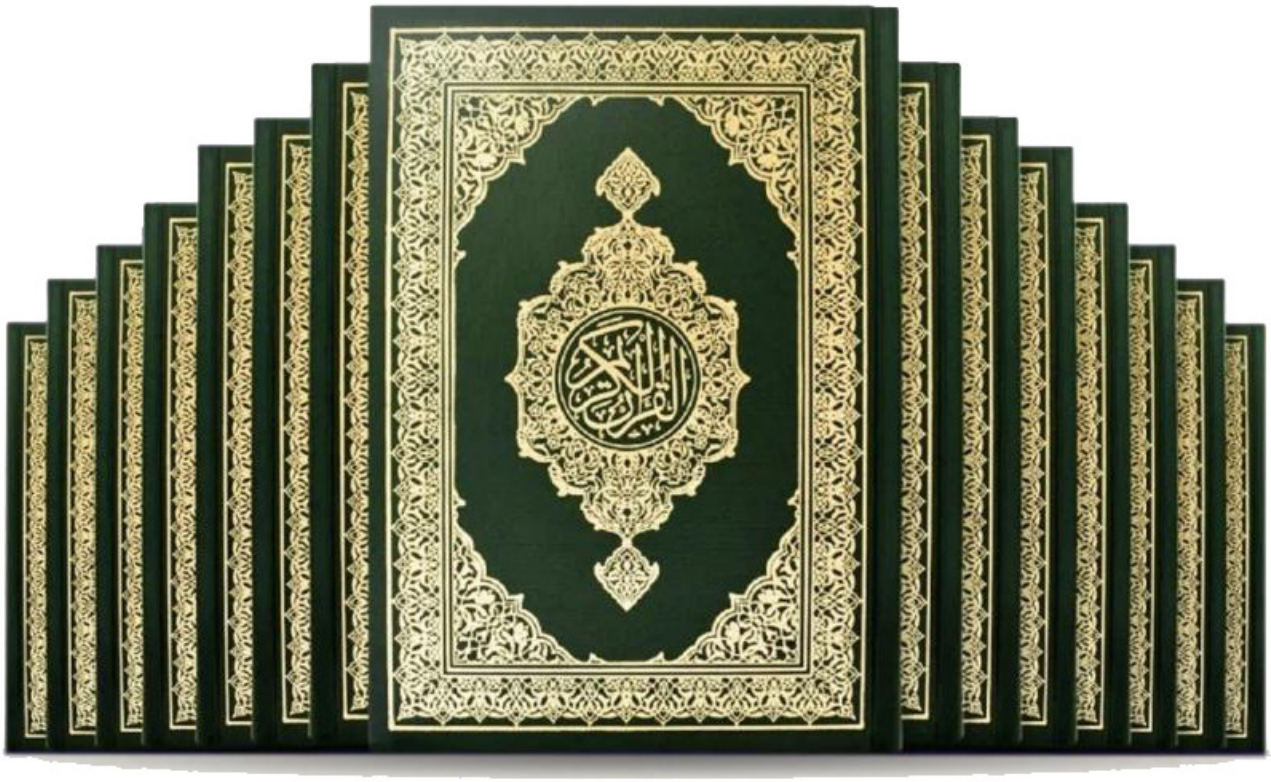

فصلية محكَّمة
تُعنى بالبحوث والدراسات
الإنسانية والفكرية

الاشراف العام
الاستاذ الدكتور
حيدر حسن الشمري
رئيس ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير
أ.د.حيدر عبد الزهرة
مدير التحرير
أ.م.د. رافع محمّد جواد العامري

هيأة التحرير
أ.د. طلال خليفة سلمان
أ. د .عمر عبدالله نجم الدين
أ.د .حازم طارش حاتم
أ.د.حميد جاسم عبود الغرابي
أ. م .د. محمّد كاظم كمر الربيعي
أ. م.د.عقيل عباس الريكان
أ. م.د. أحمد حسين حيال
أ.م.د. قاسم خليف عمّار
أ.م.د.مها منصور عامر
م.د. ميسون حسن صالح الحسيني

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان
أ.د.خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر
أ . د .عماد علي عبد اللطيف علي
جامعة قطر/كلية الآداب والعلوم
أ . د .محمّد رضا ستودة نيا
جامعةاصفهان/إيران

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد (٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية العدد (٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

الرقم المعياري الدولي

2617 –419x

رقم التصنيف الالكتروني

26042

رقم الاعتماد

في نقابة الصحفيين العراقيين

١١٣/ لعام ٢٠٠٥

العنوان الموقعي

جمهورية العراق

بغداد / شارع فلسطين

قرب نادي الأخاء التركماني

المركز الوطني لعلوم القرءان

الاتصالات

مجلة والقلم المُحَكَّمَة

٠٧٧٠٧٩٣٥٩٧١

:Email

alwatnywalqalam@gmil.Com

صندوق بريد / ٣٣٠٠١

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(**office Word**) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A٤**).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية **APA**

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (**Arabic Simplified**) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (**Times New Roman**) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكترونيّ: (**mayson hassan 846@Gmail.com**) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة والقلم
فصلية مُحَكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والفكرية
تصدر عن المركز الوطني لعلوم القرآن/ ديوان الوقف الشيعي
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

المحتوى

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الحياة العامة في دارين حتى نهاية العصر العباسي	أ. م.د. هدى ياسر سعدون	١٠
٢	المجرورات في معاني القرآن وإعرابه بين ثعلب وابن كيسان دراسة موازنة	أ. د. مالك حسن عبد الله م. م. أنغام مُحسن موسى	٢٤
٣	إيتولوجية الخط العربي ورحلته من النفس إلى الإدراك	أ.د.ياسين سرايعية / الجزائر م.م. سكنة جبر حسين	٣٨
٤	العلاقات الاجتماعية الانتمائية وأثرها في شهرة شعراء العرب القدامى	م.م. غفران جبار شمخي أ.د. سوسن صائب سلمان	٤٦
٥	مصطلح الكذب في الحديث النبوي دراسة تأصيلية عند الإمامية	أ. م. د علي خنجر مزيد	٦٠
٦	استخدام التقنيات التكنلوجية الحديثة وأثرها في تعزيز القيم الفكرية و الأخلاقية	م.م. نبأ جواد جبار أ.د. مسلم كاظم عيدان	٧٢
٧	مسؤولية طبيب الأسنان عن الأضرار العلاجيَّة والتجميليَّة دراسة فقهية مقارنة	أ.م.د. مثنى سلمان صادق	٨٤
٨	أثر قصة السيدة مريم العذراء في بناء شخصية المرأة المؤمنة	أ.د. عدنان عباس يوسف الباحثة: مريم أحمد كريم	١١٠
٩	البصمة الوراثية أحكامها ومشروعيتها في الفقه الإسلامي	م.د. إبراهيم حسين إبراهيم	١٢٨
١٠	الجهود الصوتية للاستاذ الدكتورة ولاء صادق محسن	م. د. شهلاء خالد محمد رضا	١٣٨
١١	السَّهوُ ومَا يَدُلُّ عليه في التّوجيهِ الإعرابيّ لِلنَّصِّ القُرآنيّ (بحثٌ في تأصيلِ الدَّلَالَةِ والاستعمالِ)	م. د. مصطفى طالب خليف	١٥٠
١٢	العملات الرقميّة واحتمالية جريان الربا فيها دراسة فقهية اقتصادية	م.د نور سامي حسن	١٧٢
١٣	قاعدة الوسطية في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة	م.د. نادية سعدون جاسم	١٨٨
١٤	نساء كافرات ذكرن في القرآن الكريم دراسة قرآنية تفسيرية	م.د. ندى سهيل عبد الحسيني	٢٠٠
١٥	استصحاب الحال في النحو العربيّ في ضوء علم اللغة التاريخيّ دراسة تحليلية	أ.م. زينب جمعة جاسم	٢١٨
١٦	الرمز في شعر رضا السيد جعفر	بنين محمد عبد كاظم أم.د. إحسان محمد جواد	٢٢٨
١٧	القلب بين العمى والبصيرة دراسة في ضوء القران الكريم وروايات اهل البيت(عليهم السلام)	م.م.هبه مرتضى علي	٢٣٦
١٨	شهادة المرأة في الفقه الإسلامي	م.م زهراء مؤيد فاضل	٢٥٤
١٩	مخالفات أبي حيّان الأندلسيّ لآراء الكوفيّين النّحويّة في كتابه « الموفور من شرح ابن عصفور»	م.م علي عبدالكريم عبدالقادر	٢٧٠
٢٠	عدي بن حاتم الطائي من المسيحية الى الاسلام	م.م. جبار صدام مهودر	٢٨٤

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد(٥٠) السنة التاسعة عشرة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

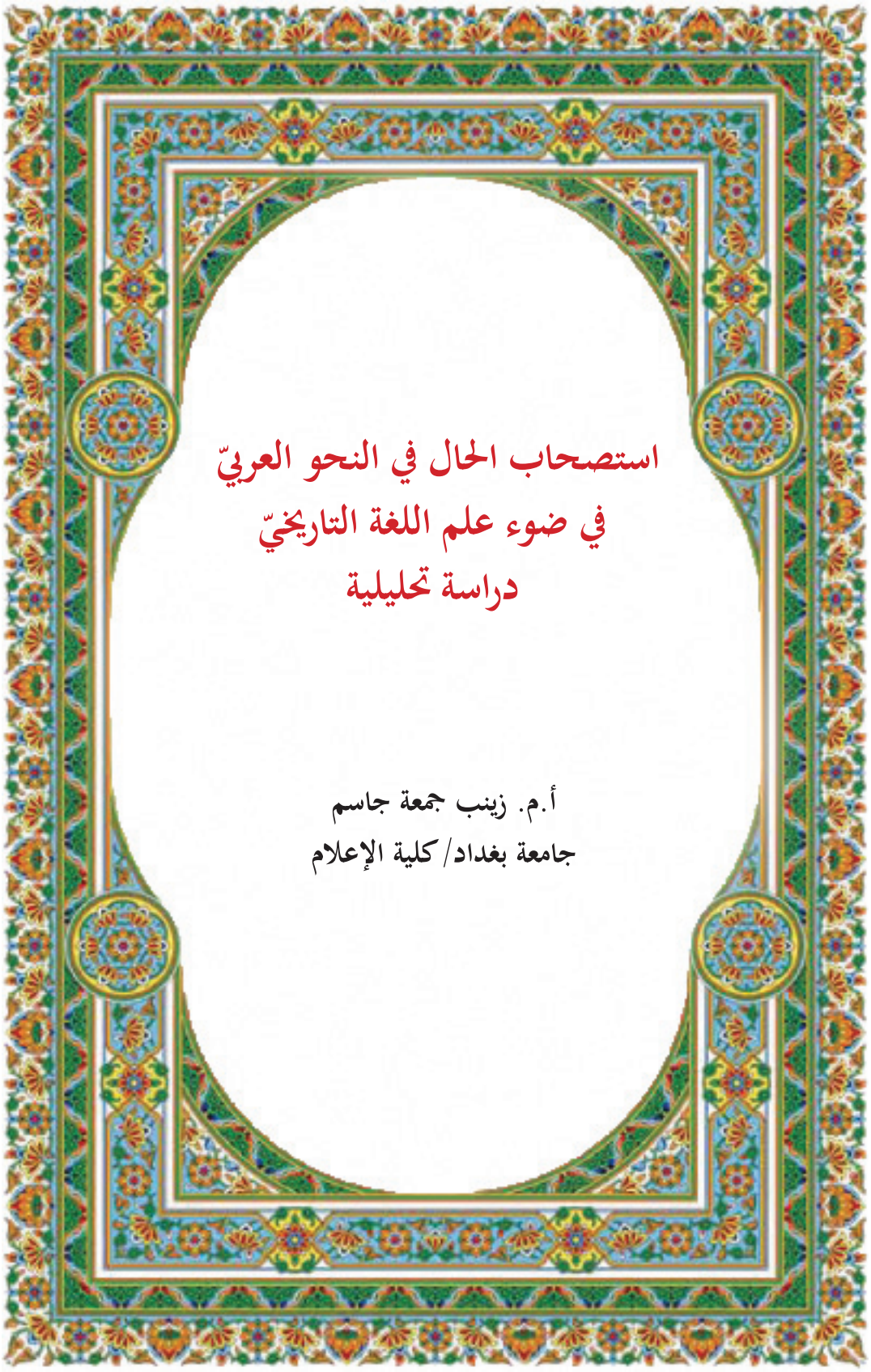

استصحاب الحال في النحو العربيّ في ضوء علم اللغة التاريخيّ دراسة تحليلية

أ.م. زينب جمعة جاسم
جامعة بغداد/ كلية الإعلام

المستخلص:
يدرس هذا البحث فكرة توظيف الاستصحاب في علم النحو، ولا سيّما في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، والاستصحاب يقتضي وجود زمنين مختلفين، يكون الأول منهما ثابتًا لا خلاف عليه، والثاني افتراضيًا يقع في قبوله ورفضه الخلاف، ويبدو أنّ مقولة الاستصحاب وقوة الاستدلال به قد أخذت كما هي من علم أصول الفقه لتبرز بقوتها وفاعليتها في النحو العربيّ.
تبرز قيمة الاستصحاب في ضوء علم اللغة التاريخيّ في كونها ترصد التطورات التاريخية للغة، وتكشف عن وجود طبقات زمنية للتطور اللغويّ عبر الزمان، وعلى الرغم من كون التوظيف الاستدلاليّ للاستصحاب كان في الغالب يمثل نفيًا لذلك التطور التاريخيّ المزعوم من المدارس النحوية ولا سيّما الكوفيين إلّا إنه يعكس بوضوح وجود بصمات حقيقية للمنهج التاريخيّ في الفكر النحويّ واللغويّ.
وهذا البحث يمثل دراسة تحليلية لوجهتي النظر الكوفية والبصرية في تطوّر النحو من خلال الاستصحاب الذي وظّفه القائلون به لرفض التطور التاريخيّ والقول بثبات الظواهر النحوية، والأساليب، والجمل والكلمات.
الكلمات المفتاحية: الاستصحاب، النحو، اللغة، التاريخ

Abstract:
This research examines the idea of employing the principle of (isti āb) continuity in Arabic Grammer, particularly in the controversial issues between the Basrans and Kufians.
(Isti āb) requires the existence of two different times, the first of which is fixed and undisputed, and the second is hypothetical, the acceptance or rejection of which is subject to disagreement. It appears that the concept of (isti āb) and the strength of its reasoning have been taken as is from the science of the principles of jurisprudence to emerge with its strength and effectiveness in Arabic grammar.
The value of (isti āb) considering historical linguistics is highlighted by its ability to monitor the historical developments of language and reveal the existence of temporal layers of linguistic development across time. Although the deductive use of (isti āb) was often a denial of this alleged historical development by grammatical schools, especially the Kufians, it clearly reflects the existence of real fingerprints of the historical method in grammatical and linguistic thought.
This research represents an analytical study of the Kufi and Basri viewpoints on the development of grammar through the principle of (istishab), which was employed by those who advocated it to reject historical development and maintain the stability of grammatical phenomena, styles, sentences, and words.
Keywords:(continuit) Istishab , grammar, language, history

• المقدمة:

المصطلح والتداخل المعرفيّ:

يختزن المصطلح – في أيّ علم من العلوم– القيمة الحقيقية لذلك العلم، فهو جوهر ذلك العلم، وعلى الرغم من كون المصطلح في شكله اللفظيّ مكوّنًا من كلمة، أو كلمتين، وربما أكثر إلّا إنه في حقيقته مخزون معرفيّ متكامل (عبد الغني، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م، صفحة ٢) .

وفكرة أن يكون المصطلح مولودًا في رحم العلم نفسه هي الأصل، لكنّ الأمر لا يقف عند حدود ذلك، بل يتعدّاه إلى كسر أفق التوقع واستيراد المصطلح من بيئة معرفية أخرى؛ أي من علم آخر بمسوّغ وجود قرابة معرفية تكوينية بين العلمين، وهذا الأمر يفرضه وجود التداخل المعرفيّ بين علمين، أو أكثر (لطروش، ٢٠٠٦م، الصفحة ٦٢). وتبدو ظاهرة اشتراك أكثر من علم في مجموعة من المصطلحات مغرية للباحثين؛ لأنها تكشف عن عمق العلاقات، والجسور المعرفية بين هذه العلوم. وإنّ علاقة اللغة بالتشريع الإسلاميّ تمثل واحدة من تلكم المجسّرات المعرفية التي فرضتها طبيعة النصّ القرآنيّ؛ الذي هو عماد الحضارة الإسلامية، وجوهر وجودها (ملكاوي، ١٤٣٢ هـ– ٢٠١١م، صفحة ٣٢).

وعليه فإنّ جدلية النصّ ومحاولة استكشاف البنى المؤصلة فيه خلقت تلك العلاقات بفعاليّة، وحيوية كبيرتين، لذا نجد أغلب مؤرخي الحضارة الإسلامية يوعزون إلى قيمة النصّ القرآنيّ في نشأة العلوم اللغوية، وغير اللغوية؛ كون القرآن الكريم أعظم مصادر التشريع، والاستنباط في الفقه وأصوله، وفي علوم القرآن، والكلام والعقائد، وسائر أوجه الحضارة الإسلامية، والحاجة ماسّة إلى فهمه وتدبره، واللغة واحدة من تلك الوسائل المطلوبة لهذا الفهم والتدبر. ومن هنا يمكننا فهم الترابط المعرفيّ وما يخلق من تجسير بين النحو والفقه وأصوله، فالنحو يبحث عن فهم لغة العرب، ومحاكاتها (ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، أوفست، بلا تاريخ، صفحة ١/ ٣٥) ، والفقه وأصوله يبحثان عن فهم النصّ القرآنيّ، وكيفية استنباط الأحكام الشرعية منه ، وهنا يكمن حجر الأساس في تلاقي هذه العلوم، ومدى ارتباط بعضها ببعض.

وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ الفقيه والأصوليّ يبحثان عن أسرار النصّ القرآني؛ لاستنباط الحكم الشرعيّ منه، وعليه فإنهما بحاجة ماسّة لآليات ذلك الاستنباط، ومنها فهم لغة النصّ، وهنا تظهر قيمة علم النحو، وفي المقابل فإنّ النحويّ يحتاج إلى فهم النصّ القرآنيّ حتى يستطيع استنباط الأحكام النحوية، ويستدلّ به على لغة العرب، فهي علاقة نفعية متبادلة بين الطرفين. ولو حاولنا تأصيل وجود هذه الفكرة فإننا سنجدها تشير إلى البدايات الأولى لعلم النحو والفقه والأصول ولكن محاولات التنظير لكل علم على حدة جعلت طبيعة العلم مميزة ومتفردة.

ومقاربة ألفاظ معجم مصطلحات الفقه وأصوله تُظهرُ بجلاءٍ أن الأصوليين كانوا السبّاقين في إبراز القيمة الدقيقة لمصطلحات كثيرة أغرت النحويين باستيرادها واستعمالها، وكان المسوّغ لذلك ما ذكرناه من طبيعة العلاقة بين هذه العلوم وجوهرها وجودًا ونفعًا، والشائع أنّ ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) كان الرائد لهذا التداخل المعرفي في العلم ومصطلحاته (عميرة، ٢٠٢٣م، صفحة ١٠٧) ، فعلى الرغم من أنّ السابقين له كانوا يعتمدون أصولًا في الاستنباط –أي في استنباط الأحكام النحوية– إلا إنّ وضعه تلك الأصول على طاولة البحث وبيان قيمتها الاستدلالية – كما فعل الأصوليون– لم يظهر إلّا على يد ابن جنّي.

إنّ المتتبع لكتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يرى كيفية إفادة شيخ النحاة من تلكم الأصول بشكل دقيق وبارع (بن حجر، ٢٠١٣م، صفحة ٢٩٠) إلّا إنه لم يدر في خلده أن يكتب في تلك الأصول وقيمة الاحتجاج بها، ولعلّ دراسة الدكتورة خديجة الحديثيّ (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) خير برهان على ذلك؛ فقد بيّنت المواضع المتعددة التي استدلّ بها على آرائه بالاستصحاب ومن الطبيعيّ أن لا يذكر المصطلح؛ لأنّ المصطلح لم يكن موجودًا

حينها (الحديثيّ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٩م، صفحة ٤٤٨–٤٥٩).

لقد استطاع ابن جني البدء بمرحلة التأصيل للبنى المعرفية التي يمكن من خلالها استنباط الأحكام النحوية كالتي نراها عند الأصوليين في الفقه الإسلاميّ، ومن هنا وجد نفسه أمام كمّ متراكم من المعارف الفقهية والأصولية بمصطلحاتها؛ فحاول جاهدًا استيراد ذلك وتطبيقه على النحو العربيّ.

وقد يعترض معترض على جدّية انتقال تلك الأصول من الفقه إلى النحوك لاختلاف طبيعة العلل بينما هو لغويّ وما هو شرعيّ (ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، مصدر سابق، صفحة ١/ ٤٩)، وهذا الاعتراض مهم ودقيق؛ فطبيعة المادة الفقهية تختلف عن طبيعة المادة النحوية واللغوية، لكن المبرر الأكبر لهذا الانتقال وجود العامل المشترك بين الطرفين الفقه وأصوله من جهة، واللغة من جهة أخرى وهو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة –كما ذكرنا سابقًا– يقلل من قيمة الاعتراض هذا.

إن إلقاء نظرة مفصلة تؤصل لتاريخ تلك العلاقات التي حاول ابن جنّي خلق الترابط، والتجسير فيما بينها تظهر أسبقية الأصول والفقه على النحو فنجد مصطلحا ما قد استقر في علم الأصول ثم انتقل بعد ذلك إلى النحو ومنها مصطلح الاستصحاب موضوع هذا البحث، فهو كما سيظهر من بنات أفكار الأصوليين التي وجدت مساحة من القبول في علم أصول النحو.

وجاء أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) ليكمل ما بدأه ابن جنّي؛ فوسّع بشكل عمليّ تلك المطالب التي كانت مبثوثة في الخصائص يصعب استقراؤها إلّا على العلماء، فلخصها وهذبها وأفردها في كتابيه (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب)، ومن ثم استقر تسمية ما حققه الأنباريّ بعلم أصول النحو على يد من جاء بعده بمدة طويلة وأهمهم السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، هذه العملية في فرز تلك العلاقات والتداخل التي استوردت من أصول الفقه لتستقر بعد أمد طويل كوّنت علم أصول النحو.

تنعكس أطياف التداخل المعرفيّ بجلاء في مصطلح الاستصحاب؛ الذي يؤصل لحلقة وثيقة من الاشتراك بين علمي النحو، وأصول الفقه، فالمنطلق الجوهريّ لمعنى المصطلح فيهما مبنيّ على البنية المعجمية الدالّة على الاقتران، يقول ابن فارس (ت ٣٩٥): «الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةِ شَيْءٍ وَمُقَارَبَتِهِ. مِنْ ذَلِكَ الصَّاحِبُ» (ابن فارس، ١٩٧٩م، صفحة ٣/ ٣٣٥).

وتحمل البنية التصريفية للمصطلح (استصحاب) من وزن (استفعال)؛ ومادته من الفعل (استفعل)، الدالّة على معنى السؤال، والتحوّل (الاسترابادي، ٢٠٠٤م، صفحة ١/ ٢٦٤) المعنى الذي يُقرّب الدلالة اللغوية من الدلالة المصطلحية؛ وهي وجود الرغبة في الاقتران، فالاستصحاب بهذا الشكل يدلّ في اللغة والاصطلاح على معنى مشترك؛ وهو ما دلّ على نيّة في الاقتران والاشتراك.

إن مصطلح الاستصحاب الذي ظهر في كتب الأصوليين مبكرًا في القرن الرابع الهجريّ (ابن القصّار، المالكي، ١٩٩٦م: صفحة ١٥٧) ظل غير متناول عند النحويين إلى القرن السادس الهجريّ، فنقله أبو البركات في كتابيه (لمع الأدلة) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م،، صفحة ١٤١)، و(الإغراب في جدل الإعراب) (الأنباريّ، أبو البركات،، مصدر سابق. صفحة ٦٣) ، ومنحه ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) (ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: صفحة ٥/ ٥٠١) ، وكذا ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في أماليه (ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م، صفحة ١/ ٤٣٨) حقّ التداول ، وكان الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ) أوّل من أدرج حدّ الاستصحاب في الكتب النحوية، فقال وهو يتحدث في موضوع (مذ ومنذ) هل هما اسمان أم حرفان : (وذهب بعض النحويين إلى أنهما اسمان أيضا إن انجرّ ما بعدهما؛ لأنهما قد ثبت لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما، أو أوليا الفعل، فليكن كذلك إذا انجر ما بعدهما؛ إذ الجر لا ينافي الاسمية. والأصل بقاء ما كان على ما كان، فوجب

استصحاب الحكم الثابت لهما قبل أن يجرّا ما بعدهما) (الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، صفحة ٣/ ٦٧٧) ثم استقرّ بماهيته التي ولد فيها في أصول الفقه في حاضنته العلمية الجديدة وهي (أصول النحو) عند السيوطيّ في القرن العاشر الهجريّ (السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م، صفحة ١٩و ٣٥٦و ٤٠١) ويمكننا القول: إنّ المصطلح لم يستقرّ بشكله الأصوليّ في النحو إلّا بعد قرون من استقراره في حاضنته الأصولية الأولى.

• قيمة الاستدلال بالاستصحاب:

من الأدلة الضعيفة التي لا تصمد في الاستدلال (الحلوانيّ، د. محمد خير، بلا تاريخ، صفحة ١٢٧)، عبارة يكرّرها الباحثون، وهم يتحدثون عن الاستصحاب وقيمته في الاستدلال (يحيى، ٢٠١٩م، صفحة ٣٥٥)، وقد تبيّن أنّ أوّل من نقل مصطلح الاستصحاب من أصول الفقه إلى أصول النحو هو أبو البركات الأنباريّ، وهذا يعني أنّ من سبقه لم يظهر منه هذا القول بالتضعيف، وعليه يمكننا الجزم بأنّ أبا البركات الأنباريّ هو من نقل تضعيف الاستدلال بالاستصحاب تأثرًا بقيمته الاستدلالية في أصول الفقه.

وتسالم من جاء بعد أبي البركات على ما ذكره من تضعيف الاستدلال بالاستصحاب دليل على التقليد، ومتابعة السابقين ولا سيّما في أصول النحو، بل إنّ الدكتورة خديجة الحديثي في متابعتها لقيمة الاستدلال به ذكرت تمسّك النحويين به، قالت: (وقد استدلّ النحاة – بصريون وكوفيون – بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلًا آخر من سماع، أو قياس، وفي مواضع كثيرة ذكر بعضها ابن الأنباريّ في كتابه « الإنصاف» عندما عرض آراءهم في المسائل المختلف فيها، وبراهينهم عليها) (الحديثي، مصدر سابق، صفحة ٤٥٠) .

وهذا الموضوع قابل للنقاش جملةً وتفصيلًا؛ فنقل المصطلح بما يحمل من تبعات اختلاف آراء الأصوليين في إثبات قوة الاستدلال به، أو ضعفه إلى النحو جعل النحويين مقلدين من دون تروٍ؛ فالأصوليون مختلفون في الاستدلال بالاستصحاب، قال الجوينيْ (ت ٤٧٨هـ): (قد قال باستصحاب الحال قائلون ثم اختلفوا؛ فذهب بعضهم إلى أنه دليل بنفسه ولكنه مؤخر عن الأقيسة وهو آخر متمسك الناظر، وقال قائلون: لا يستقل الاستصحاب دليلا ولكن يسوغ الترجيح به والوجه أن نصوره ثم نؤثر ما هو المختار عندنا فيه) (الجوينيّ (ت ٤٧٨ هـ)، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، صفحة ٢/ ١٧١) وهذا الخلاف في كونه معتبرًا في الاستدلال أم غير معتبر ألقى بظلاله على النحو بشكلٍ يُظهر التقليد؛ لأنّ النحويين اكتفوا برأي أبي البركات الأنباريّ الأصوليّ الذي نقله إلى النحو من دون تمحيص، أو نقض، أو تعقيب!

إنّ طبيعة اللجوء إلى الاستصحاب في أصول الفقه مبنيّ على كونه من الأدلّة الظنّية، وليس القطعية؛ بمعنى أنّ الأصوليّ يلجأ إليه عند غياب الدليل القطعيّ فيختار الاستصحاب، ومثال ذلك مثلًا: الحكم اليقينيّ السابق بكون زيد حيّ يوم السبت، وورود الشكّ بموته يوم الأحد، وهذا الشكّ ليس بدليل قطعيّ كما هو حكم حياته اليقينيّ القطعيّ، وعليه فإنّ هذا الشكّ لا يدفع اليقين، فهو أضعف منه، وعليه يبقى حكم حياة زيد هو الأقوى.

وطبيعة الأحكام الشرعية هنا تطبيقية، وليست قولية؛ لارتباطها بالوقائع والحوادث اليومية، أما الأحكام النحوية فليست كذلك؛ إنما هي متعلقة بالكلام فقط، وهذا الأمر يجعل طبيعة الأدلّة في النحو محدودة ومقترنة بالسماع؛ لأنه مادة الكلام، وبالقياس؛ لأنه الباب في التوسع واشتقاق القواعد.

وعليه لو حاولنا تطبيق نموذج الاستصحاب في النحو فإنّ الشكّ اللاحق سيكون في السماع، كما هو اليقين السابق في الكلام؛ وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ النحويّ أمام حكم نحويّ يقينيّ سابق، وحكم نحويّ مشكوك فيه لاحق، وكلاهما من مادة السماع، وعليه فإنّ حيّز تطبيق الاستصحاب في النحو يتعلّق بحكمين مختلفين على موضوع واحد، فهو سماع فقط، لذا فالقول بضعف الاستدلال به مبنيّ على قوة السماع السابق، أما الحكم بالشكّ اللاحق فيكون

مبنيّا على شك في ورود السماع، وعليه فإنّ الاعتماد على الاستصحاب يكون أقرب لفتح الباب لفكرة مفادها الآتي: هناك قاعدة نحوية التزمها العرب الفصحاء، ويدخل شكّ في أنّ هذه القاعدة قد تغيّرت، أو اهتزّت، وهنا نقول: سنبقى على القاعدة السابقة؛ لأننا على يقين منه، أما شكّنا فلا قيمة له» لأنه لا يوجد سماع لاحق أصلًا. هذا الأمر يجعل من الاستصحاب دليلًا ذا قيمة تاريخية، لأنه يجعل من قيمة الزمن الحقيقيّ دليلًا في ثبات الحكم النحويّ، أو زواله، فهو أقرب إلى كونه كابحًا للجديد، مقيّدًا له ما لم يرد دليل قطعيّ لاحق ينسف الدليل القطعيّ السابق. وعليه فالاستصحاب في ضوء الفهم هذا دليلٌ يُعتدّ به.

• الاستصحاب والخلاف النحويّ، والقيمة التاريخية:

إنّ من أهمّ الركائز التي يعتمدها علم اللغة التاريخيّ وجود تعاقب زمنيّ، ووجود تعدد زمنيّ محدد؛ إذ لا يمكن التكهن بالتطور مالم يكن هناك طبقتين من الزمن مختلفتين (حسنين، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م، صفحة ٢٠٢) (ولهذا فإن اللسانيات الزمانية كما أرادها سوسير هي دراسة جميع ما يطرأ على الوضع إللساني من تغيّر وانحراف لبنية اللغة، وهي في سعيها المستمر لتحقيق حالة جديدة من التوازن فيتم تناول التغيّر الذي يطرأ على أحد الألسن ضمن تتبع حالات لغوية محددة زمنيًا؛ فيكون هناك حالة الأولى، وحالة ثانية، وحالة ثالثة) (سلمان، ٢٠٢١م، صفحة ٢٤)، وهذا التطور، أو التغيّر لا يلتزم نمطًا موحدًا في مستويات اللغة المتعددة، فقد يكون ذلك التطور سريعًا في المستوى الصوتيّ، وبطيئًا في المستوى الصرفيّ، أو النحويّ؛ ويعود ذلك للبنية الخاصة لكلّ مستوى وطبيعته في التعامل مع المؤثرات (عبد التواب، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، صفحة ١٥) . ويرى بعض الباحثين أن جهود العلماء في وصف اللغة ضمن لها الاستقرار (المهيريّ، ١٤٣٥ هـ، صفحة ١١) .

يلقي الخلاف النحويّ بظلاله على البحث في تفسير الحضارة الإسلامية كلها، ومنها العلوم اللغوية؛ فالخلاف وحتمية وجوده مرهون بطبيعة الإنسان نفسه الميّال بفضوله للبحث عن الحقائق وعللها، والإجابة على تساؤلات المعرفة وتعقيداتها، ومع تباين التفكير من جهة، وتباين الرؤية العلمية للأدلّة من جهة فإنّ التسليم بوجود الخلاف أمر لا نقاش فيه (جعفر، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م، صفحة ٤–٥). ويمكننا القول: إنّ المنهج واختلافه، والعاملّ السياسيّ وتأثيره وغير ذلك كان دافعًا كبيرًا لخلق الخلاف وتطوره (السيّد، ١٩٦٨م، صفحة ١٤٥–١٤٩).

وقد ذكر المنظّرون للخلاف النحويّ مسائل كثيرة تتعلق باستصحاب الحال، والجدير بالذكر أنّ من رصد هذا الدليل في عملية الاستدلال في مسائل الخلاف هو أبو البركات الأنباريّ نفسه، وهو أمر ذو قيمة علمية؛ لأنّه يثير لدينا الانتباه لقضية توظيفه لما نقله من أدلة الاستدلال والاستنباط من أصول الفقه إلى علم النحو، وما نظّر له من أصولٍ، ثم جعل ذلك النقل خطوة أولى تليها خطوته الثانية في توظيف ذلك كلّه في حسم الخلاف في ما نشب بين المدرستين البصرية والكوفية من خلاف نحويّ مشهور، وبعبارة أكثر اختصارًا فإنّ أبا البركات الأنباريّ استطاع توظيف التداخل المعرفيّ بين أصول النحو، وأصول الفقه أمرًا واقعيًا، يخرج من مجرد النقل إلى فاعلية الجدل.

يعتمد الاستصحاب على فكرة وجود زمنين؛ الأول منهما ثابت حقيقيّ لا خلاف فيه، والثاني مقدّر افتراضيّ، وهو محلّ النقاش والاستدراك، ومجال توظيف الاستصحاب في النحو يجعلنا أمام رؤية تاريخية تؤمن بالتطوّر التاريخي عبر الزمنين.

وفي واحدة المسائل التي يطرحها أبو البركات الأنباريّ للخلاف يجعل من الاستصحاب دليلًا، ولكنه دليل معتبر، فقال: (ذهب الكوفيون إلى أن «كم» مركبة. وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، صفحة ١/ ٢٤٣)، وبدأ بطرح رأي الكوفيين أوّلًا، وهو يفترض فيه أنّ (كم) كانت في أصلها (ما)، قال: (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في كم «ما» زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو: «هذا، وهذاك» وما وصلته في آخره

نحو قوله تعالى: (إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ)[المؤمنون: ٩٣] فكذلك ههنا: زادوا الكاف على «ما» فصارتا جميعًا كلمة واحدة) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق)، فذكر لهم ضربهم لشاهد قرآنيّ يعضدون به رأيهم، ثم يفصّل في رؤيتهم التاريخية لما حدث في (ما) هذه من زيادة في أوّلها بالكاف، وحذف في آخرها للألف، فقال: (وكان الأصل أن يقال في «كم مالك»: كما مالك، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق)، وعلّة تفسيرهم التاريخيّ للحذف والزيادة كثرة ورودها على الألسنة مما يسوّغ ذلك الحذف من دون لبس، ثم أورد بعد ذلك نظيرًا مشابهًا لهذا السلوك في الحذف والزيادة، وهو ما زادوه في (ما) من بدايتها وهو اللام، وحذف الألف من آخره، فصارت (ما) هنا (لِمَ)، قال: (كما فعلوا في «لِمَ» فصار «كم مالك» والمعنى: كأي شيء مالُكَ من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم «كأيِّنْ من رجل رأيت» أي: كم من رجل رأيت، ونظير كم «لِمَ» فإن الأصل في لم «ما» زديت عليها اللام؛ فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها، فقالوا: لم فعلتَ كذا؟) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق).

ولم ينسَ أبو البركات الأنباريّ أن يذكر ما يستدلّ به الكوفيون على زيادة الكاف نفسها، كأنهم أرادوا منذ البداية إغلاق باب الاعتراض فيما لو اعترض معترضٌ فقال لهم: وما الدليل، والحجة على صحة افتراضكم الزيادة فيها؟ فأجابوا حسب كلام أبي البركات الأنباريّ: (وزيادة الكاف كثيرة، قال الله تعالى:(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: ١١] وحُكي عن بعض العرب أنه قيل له: كيف تصنعون الأقِطَ؟ قال: كَهيَّنٍ) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق، صفحة ١/ ٢٤٤) .

يمكننا وضع هيكلية للعقلية الكوفية، ومنهجها في هذه المسألة، وهي:

– افتراض تاريخيّ يتصوّر وجود تغيير طرأ على (ما) لتصبح (كم).

– وضع تحليل منطقي متسلسل من الناحية التاريخية لهذا التطور، يبدأ بحذف الألف من (ما)، وزيادة الكاف في أوّلها.

– الإجابة على أيّ اعتراض يفترضه الكوفيون على أنفسهم من خلال وجود نظائر جرى عليها التغيير.

– الحكم على نصوص مشابهة، كبعض الآيات القرآنية، لتعضد رأيهم.

ولكنّ المتعقّب لهذه النظائر يعلم أنّ جعلها مشابهة في حكمها لما افترضوه في (كم) من تغيير تاريخيّ، وتطور من جهة، وكونه هي الشواهد على رأيهم جهة أخرى يوقعهم في تناقض منهجيّ واضح.

والذي يثير الاهتمام في هذا البحث قيمة الفهم التاريخيّ للتطور في هذه المسألة، قبولًا ورفضًا، فموقف أبي البركات الأنباريّ من وجهة علم اللغة التاريخيّ يقسم على قسمين؛ الأوّل منهما في توظيفه الاستصحاب قيمةً تاريخيّة لإثبات توقف التغيير في هذه اللفظة، أو فلنقل: في رفض دعوى تطورها تاريخيًا، والثاني في نقض ذلك التطور، وعدم التسليم لدعواه.

أما الأول، فقال ذاكرًا استدلال البصريين بالاستصحاب لرفض دعوى الكوفيين بتطور (ما) لتصبح (كم)، فقال: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدَة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق، صفحة ١/ ٢٤٥).

يمكننا وضع هيكلية للعقلية البصرية، ومنهجها في هذه المسألة، وهي:

– إنكار التطور التاريخيّ الذي زعمه الكوفيون.

– القول بعدم تطوّر اللفظة.

– التمسّك بظاهر اللفظة (كم)، وظاهرها حرفان لا أكثر، ووجود تطوّر تاريخيّ لهذا الظاهر يحتاج لرصد تاريخيّ

من جهة، وأدلة من جهة أخرى.

– وجود نقطة اشتراك بين الطرفين، وهي إلزام الكوفيين بطبيعة (كم) في الوقت الحاليّ، فكلاهما يقول بشكلها الموجد، والخلاف في زعم تطورها من زمن ما يجعل الكوفيين في حرج المطالبة بالدليل، أما البصريون فإنهم لم يزعموا تطوّرها.

– هذه المفارقة منحت البصريين فرصة توظيف الاستصحاب لإيقاف عجلة التطوّر التاريخيّ؛ فمن لا يدّعي شيئًا لا يكون مطالبًا بدليل، خلافًا لمن يدّعي التطوّر؛ فهو من يحتاج للاستدلال.

وعبارة أبي البركات الأنباريّ (ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل) تبيّن قيمة الاستصحاب في إلزام من يقول بالتطوّر التاريخيّ بالأدلة، وقد استطاع بعد إيضاح الرؤية البصرية هذه أن يناقش في أصل الدعوى، فقال نافيًا رأي الكوفيين: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن الأصل في كم ما زيدت عليها الكاف» قلنا: لا نسلم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق، صفحة ١/ ٢٤٥)

وفي مسألة جواز أن يقع الفعل الماضي حالًا، كان توظيف الاستصحاب لإيقاف الدعوى بالتطوّر مشابهة، قال: (وأما قولهم: «إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال» قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدلّ عليه كقوله تعالى: (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابن مَرْيَمَ) [المائدة: ١١٦] فلا يجوز فيما عداه؛ لأنَّا بقينا فيه على الأصل) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق، صفحة ١/ ٢٠٨) .

يدّعي الكوفيون وجود التطوّر التاريخيّ في توظيف دلالة الزمن في الفعل الماضي ليدلّ على زمن الحال قياسًا على استعماله للدلالة على الزمن الأبعد وهو المستقبل، وعليه فإن وعي الكوفيين بقوة التغيير التاريخيّ لا تقف عند حدود افتراض أصول سابقة، بل تتجاوزه إلى افتراض وجود تطوّر مستقبليّ؛ لأنهم قاسوا ذلك على ما رصدوه من تطور في الدلالة الزمنية للفعل الماضي الدالّ على الاستقبال.

أما البصريون فرفضوا هذا التطور التاريخي لأسباب، منها عدم الملازمة والقياس بين الزمن المستقبليّ والزمن الحاليّ، يقول أبو البركات الأنباريّ: (... كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالًا لدليل يدلّ عليه، وذلك إذا دخلت عليه «قد» أو كان وصفًا لمحذوف، ولم يجز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل. على أنا نقول: ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضي فعل) (الأنباريّ، أبو البركات، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، مصدر سابق، صفحة ١/ ٢٠٨). وعاد أبو البركات الأنباريّ لتوظيف الاستصحاب لرفض دعوى الكوفيين في التطور التاريخيّ في قوله: (لأنا بقينا فيه على الأصل).

إنّ رفض الرأي تمسّكًا بالاستصحاب لا يلزم منه القول برفض البصريين لفكرة التطور التاريخيّ، بل لا ملازمة في ذلك، غاية ما في الأمر أنهم حين استوردوا الدليل هذا جعلوه سلاحًا للتفنيد في الغالب متأثرين بقيمته هذه في أصول الفقه، وهذا لا يعني مطلقًا عدم قبولهم لفكرة التطوّر التاريخيّ.

• الخاتمة، والتوصيات:

لا يخفى على الباحثين قيمة دراسة النحو العربيّ على وفق المنهج التاريخيّ، ولعلّ هذه الدراسة تكشف شيئًا يسيرًا من قيمة هذا المنهج، والنتائج التي يمكن الوصول إليه من خلاله، فالاستصحاب في النحو العربيّ يمثل مظهرًا للتداخل المعرفيّ بين العلوم من جهة، وتوظيفًا للمنهج التاريخيّ من جهة أخرى.

ولعلّ تطبيق المنهج التاريخيّ في إعادة قراءة النصوص النحوية، وآراء النحويين، ولا سيّما في مجال الخلاف النحويّ يمنحنا رؤى بحثية جديدة، وقد كشفت الدراسة عن طبيعة الرؤية التاريخية التي حاول الكوفيون توظيفها في نحوهم،

وكيفية اعتراض البصريين على هذا الفهم التاريخيّ من خلال توظيف الاستصحاب دليلًا في النقض والردّ، لذا من التوصيات التي يمكن طرحها اقتراح موضوعات مشابهة لإبراز صورة أكثر شمولية وإحصاء لتأثر المنهج التاريخيّ في النحو العربيّ.

• المصادر:

– ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكرديّ المالكيّ (ت ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

– ابن القصّار، أبو الحسن علي بن عمر المالكي (ت ٣٩٧ هـ)، المقدمة في الأصول، قرأها وعلق عليها: محمد بن الحُسين السُّليماني، دار الغرب الإسلامي – تونس، ط/١، ١٩٩٦ م.

– ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/١، أوفست، دون تاريخ.

– ابن فارس أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط/١، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.

– ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسديّ الموصليّ، شرح المفصل للزمخشريّ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

– الاسترآبادي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسينيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط/١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

– الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، أبو البركات، (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة في أصول النحو)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط/٢، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م.

– الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– بن حجر، محمد، الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠١٣م.

– جعفر، عبد النبيّ محمد مصطفى، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحويّ، (رسالة ماجستير)، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

– الجوينيّ (ت ٤٧٨ هـ)، البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

– الحديثيّ، د. خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، منشورات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

– حسنين، د. صلاح الدين صالح، دراسات في علم اللغة الوصفيّ والتاريخيّ والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط/١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م.

– الحلوانيّ، د. محمد خير، أصول النحو العربيّ، مطبعة أفريقيا الشرق، الناشر الأطلسيّ، الدار البيضاء، بلا تاريخ.

– سلمان، د. عزمي محمد حيال، اللسانيات التطورية، دراسة في سيرورة اللغة وتطورها، دار ومضة للنشر والتوزيع، ط/١، ٢٠٢١م.

– السيّد، د. عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، ط/١، ١٩٦٨م.

– السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

– الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتيّ، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

– عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط/٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

– عبد الغني، د. أحمد عبد العظيم، المصطلح النحويّ، دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

– عميرة، د. ماهر محمود علي، أصول النحو وأصول الفقه، دراسة في النشأة والأصول والمنهج، (بحث)، مجلة كلية التربية – جامعة

عين شمس، العدد ٢٩، ج١، ٢٠٢٣م.
– لطروش، الشارف، أثر الفقه وأصوله في النحو العربيّ، (بحث)، مجلة حوليات التراث، العدد ٥، ٢٠٠٦م.
– ملكاوي، فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفيّ، مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، الولايات المتحدة الأمريكية، ط/١، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م.
– المهيريّ، د. عبد القادر، اللغة العربية بين الاستقرار والتطور، الرياض، ط/١، ١٤٣٥هـ.
– يحيى، صلاح الدين، أصول النحو العربيّ في ضوء التفكير اللسانيّ المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٩م.

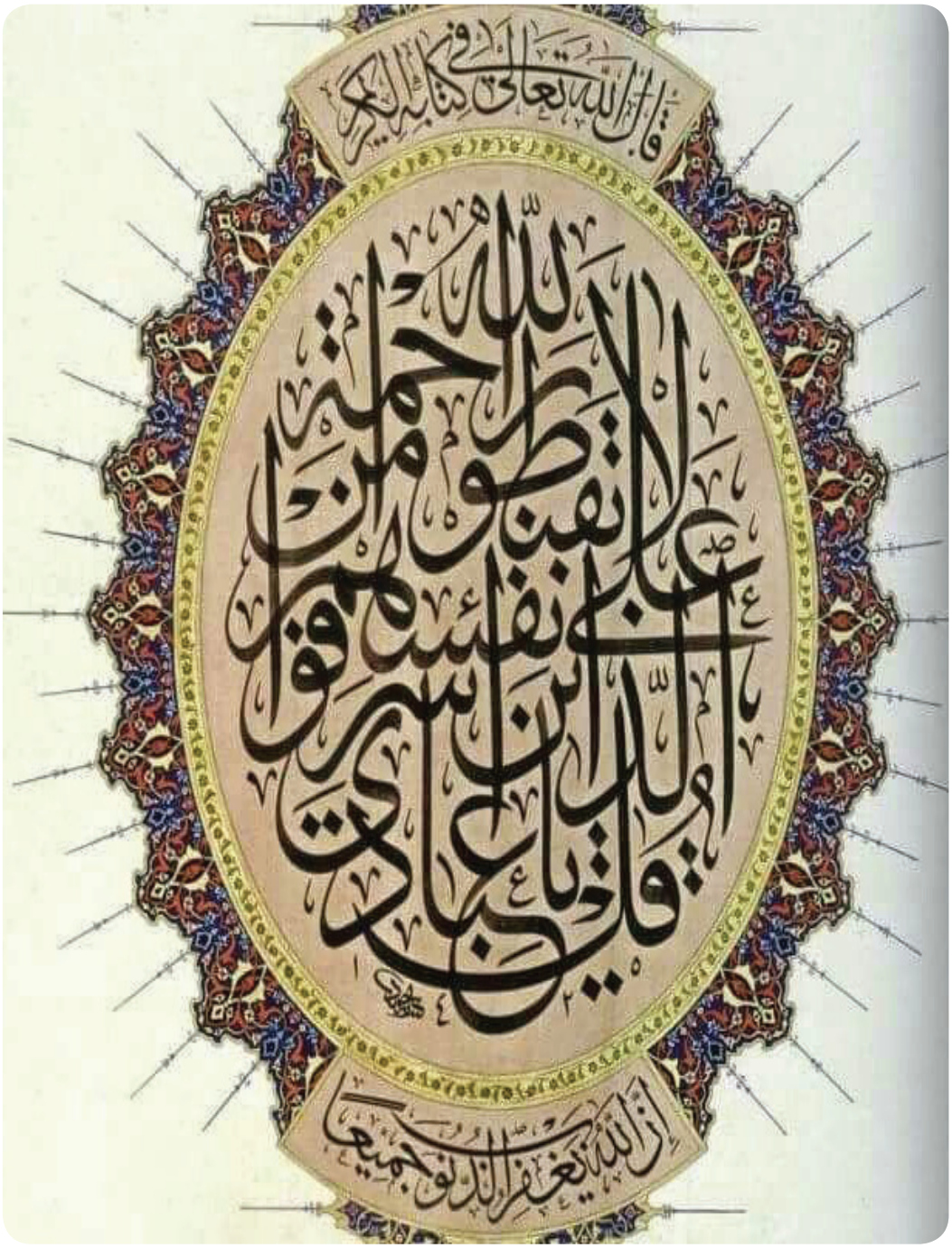

International standard number
2617 -419x
Electronic classification number
26042
Accreditation number
In the Iraqi Journalists Syndicate
113/ for the year 2005

Website address
Republic of Iraq
Baghdad / Palestine Street
Near the Turkmen Brotherhood Club
National Center for Quranic Sciences
Communications
Journalwalqalam
07707935971
Email:
alwatnywalqalam@gmil.Com
P.O. Box: 33001

General supervision
Professor Dr Haider Hassan Al-Shammari
Head of the Shiite Endowment Officeeditor
Prof. Dr. Haider Abdel Zahra
managing editor
M.D. Rafi Muhammad Jawad Al-Amiri
Editorial staff
Mr. Dr. Talal Khalifa Salman
A. Dr. Omar Abdullah Najm Al-Din
Prof. Dr. Hazem Tarish Hatem
Prof. Dr. Hamid Jassim Abboud Al-Gharabi
A. M. D. Muhammad Kazem Kamer Al-Rubaie
A. M. Dr. Aqeel Abbas Al-Raikan
A. M. D. Ahmed Hussein Hayal
A. M. D. Qasim Khalif Ammar
A. M. D. Maha Mansour Amer
M.D. Maysoon Hassan Saleh Al-Husseini
Editorial staff from outside Iraq
A. D. Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
Prof. Dr. Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
A. Dr. Imad Ali Abdel Latif Ali
Qatar University/ College of Arts and Sciences
A. Dr. Muhammad Reda Sotouda Nia
Isfahan University/Iran